

## البرلمان

### مقدمة

يتتألف البرلمان المغربي من عدة مكونات تشمل المكتبين البرلمانيين، الفرق البرلمانية، واللجان النيابية التي تتولى الإشراف على سير أعمال البرلمان وحماية مصالح الشعب.

فكيف يتم تشكيل البرلمان المغربي؟ وما هي أبرز اختصاصاته؟

### قواعد تشكيل البرلمان

يتتألف البرلمان المغربي من غرفتين:

1. مجلس النواب: ينتخب أعضاء مجلس النواب من قبل الشعب عن طريق الاقتراع المباشر لمدة 5 سنوات، ويكون من 325 نائباً.
2. مجلس المستشارين: يتم انتخاب أعضاء مجلس المستشارين بطريقة غير مباشرة، حيث يتم تجديد ثلث أعضائه كل ثلاث سنوات، ويضم المجلس 270 مستشاراً.

يحدد قانون مدونة الانتخابات شروط الترشح للبرلمان، ومن هذه الشروط: التمتع بالجنسية المغربية، التسجيل في اللوائح الانتخابية، بلوغ سن 23 عاماً، وعدم الحرمان من حق الترشح بسبب سوابق قضائية أو ارتباطها ببعض المهام الوظيفية.

### تنظيمات البرلمان

#### رئاسة ومكاتب البرلمان

ينتخب رئيس مجلس النواب لمدة سنتين ونصف، بينما ينتخب رئيس مجلس المستشارين لمدة ثلاثة سنوات. ويتكون مكتب البرلمان من نواب الرئيس، والأمناء، والمحاسبين، ويتم اختيارهم بناءً على التمثيل النسبي للأحزاب.

### الفرق البرلمانية واللجان

يستكمل البرلمان تشكيله عبر إنشاء الفرق البرلمانية واللجان النيابية الدائمة، إضافة إلى اللجان المؤقتة لتقسيم الحقائق. ويعقد البرلمان دورتين عاديتين سنويًا، كما يمكن أن يجتمع في دورات استثنائية لدراسة القضايا الطارئة.

### اختصاصات البرلمان المغربي

#### مارسة السلطة التشريعية

يختص البرلمان بسن القوانين في مختلف المجالات مثل القضاء، الوظيفة العمومية، والحرفيات العامة، إلى جانب المصادقة على القانون المالي للدولة، والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات المالية. لضمان حرية التعبير للبرلمانيين وحمايتهم من أي ضغوط، يتمتع البرلمانيون بحصانة برلمانية.

### مراقبة أعمال الحكومة

يتمتع البرلمان بسلطة مراقبة عمل الحكومة من خلال:

- طرح الأسئلة الشفوية والكتابية على الوزراء لمناقشة القضايا الراهنة.
- ملتمس الرقابة، الذي يمكن للمعارضة تقديمها لمعارضة استمرار الحكومة، وفي حال موافقة أغلبية البرلمانيين على الملتمس، يؤدي ذلك إلى استقالة الحكومة.

### خاتمة

يقوم البرلمانيون بدورهم كممثلين للشعب بمزاولة السلطة التشريعية من خلال سن القوانين ومراقبة أعمال الحكومة، مما يعكس أهم المبادئ الديمقراطية في النظام السياسي المغربي.